أزمة الشمال المالي: هل تتكرر نفس الأخطاء؟

I- الوقائع:

عرفت الأسابيع والأيام الماضية عودة قوية إلى العمل المسلح، وانتشارا للعنف في مناطق واسعة من الشمال المالي، امتدت من مدينة منكا على الحدود الجزائرية إلى مدينة ليره على الحدود الموريتانية، وكان أقواها وأكثرها عنفا بين الحركات المسلحة المنضوية في "منسقية الحركات الأزوادية"، ومجموعات مسلحة متحالفة – ومدعومة – من الحكومة المالية، تعرف بقوات الدفاع عن النفس أو "غاتيا"، وقد خلفت هذه المواجهات – التي تصاعدت بعد انسداد الأفق السياسي – العديد من الخسائر البشرية والمادية.

كما كان للحركات المسلحة المرتبطة بالقاعدة حظها من العمل المسلح، ونشر العنف في المنطقة، وتنوعت عملياتها خلال الأشهر الماضية من استهداف القوات الأممية في مراكزها في أزواد، إلى تنفيذ عمليات خارج مناطق إقليم أزودا التقليدية، كعملية قتل غربيين في أحد المطاعم في باماكو، وكذا محاولة اغتيال العقيد في الجيش المنحدر من عرب أزواد محمد ولد ميدو في العاصمة المالية أيضا.

كما أن من ضمن العمليات التي نفذتها الحركات المرتبطة بالقاعدة خارج حدود أزواد التقليدية عملية "نامبلا" قرب الحدود الموريتانية.

وكان لافتا أن أغلب هذه العمليات كان من تنفيذ جماعة "المرابطون" التي يقودها مختار بلمختار المعروب بـ"بلعور"، وإن اشتركت معها حركات أخرى في بعض العمليات كما هو حال عملية باماكو، التي اشتركت معها حركة "أنصار الدين" في تنفيذها، وإن كانت جماعة المرابطون السباقة إلى تبنيها عبر تسجيل صوتي لمسؤول إعلامها.

رفض الحركات الأزوادية الرئيسية التوقيع على اتفاق الجزائر الذي وقعته الحكومة المالية، واحتاج لجهود وساطة استمرت ثمانية أشهر تخللتها 5 جولات، ووصف من طرف الأطراف الدولية الوسيطة بأنه فرصة لـ"ترقية مصالحة وطنية حقيقية وإعادة بناء الوحدة

الوطنية لمالي على أسس مبتكرة تحترم سلامته الترابية وتأخذ بعين الاعتبار التنوع العرقي والثقافي، بالإضافة إلى خصوصياته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية"، فيما رأت منسقية الحركات الأزوادية أنه "لا يستجيب لأهم مطالب الأزواديين، ويغفل الاعتراف بإقليم أزواد كحقيقة جغرافية وسياسية، وبحق أهله في تسيير شؤونهم الأمنية والإدارية، وتشكيل برلمان موحد".

دخول أطراف دولية عديدة في سلسلة من الضغوط على الحركات الأزوادية من أجل دفعها للتوقيع على الاتفاق، وحراك دبلوماسي في عدة دول إقليمية من أبرزها الجزائر ومالي، وموريتانيا، والسنغال، وساحل العاج، وصلت درجة التهديد بفرض عقوبات عليها في حال رفضها للتوقيع النهائي على الاتفاق في العاصمة المالية باماكو، قبل نهاية شهر مايو الجاري.

رئيس بعثة الأمم المتحدة في مالي التونسي المنجي الحامدي يكثف اتصالاته مع الحركات الأزوادية من خلال زيارة له إلى انواكشوط لم يعلن، وجهود كبيرة لموريتانيا لعقد لقاءات له مع أبرز الأطراف الأزوادية المعارضة للاتفاقية الموقعة في الجزائر، والتي يجري التحضير للتوقيع النهائي عليها في العاصمة المالية باماكو.

دخول منظمة التعاون الإسلامي على خط الأزمة، وأمينها العام إياد بن أمين مدني يكثف لقاءاته مع أطراف أزمة الشمال المالي، وخصوصا الأطراف الأزوادية الرافضة لاتفاق الجزائر.

دخول أطراف دولية فاعلة على خط الضغط على الحركات الأزوادية، وخصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

II- التشخيص:

تكشف الوقائع آنفة الذكر أن الشمال المالي عائد لوضعية صعبة، تكون أبرز ميزتها:

1. انتشار للأعمال المسلحة، وأخذ العنف لأشكال غير محصورة، يتداخل فيها العرقي، بالقبلي، بالجهادي، ليتحول أزواد إلى ساحة مواجهة لأكثر من طرف.
2. إقامة أكثر من برر أمام الأزواديين للالتحاق بالحركات الجهادية بعد انسداد أي أفق للحل السياسي الذي يلبى أدنى طموحات الأزواديين، وبعد تعرية قياداتها أمامها، وسلبهم من أي دور للتأثير في الجماهير.
3. جعل القيادات الأزوادية أمام خيارات صعبة؛ بل مستحيلة، وهي مواجهة الجماهير بسقوف واطئة لطلباتها، وإعادة اللعبة لما قبل 2012 تاريخ سيطرة هذه الحركات على أجزاء من أزواد، وإعلان كبرى الحركات الأزوادية وهي الحركة الوطنية لتحرير

أزواد عن استقلال أزواد في إبريل 2012، أو الدخول في مواجهة سياسية ودبلوماسية مفتوحة مع أطراف دولية وإقليمية لا قبل لهذه الحركات بها.

4. الضغوط الدولية ستؤدي بالدول الإقليمية لمجاراتها في إرادتها حتى ولو كانت تدرك أن عمق الأزمة لا يمكن أن يحله اتفاق وقع تحت سيف الضغط الدولي، والتهديد بالعقوبات.

III- خلاصات:

تعطينا الوقائع التي استعرضنا سابقا حول الواقع في منطقة أزواد شمالي مالي، والتشخيص الذي استوضح الصورة من مختلف جوانبها خلاصات ومقترحات نتعرض لأهمها على النحو التالي:

- أن المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية مصرة على تكرار نفس الأخطاء التي وقعت تجارب التسويات السابقة، وآخرها اتفاقية التسعينات، وهي مهدئات أثبتت الأيام عدم جدوائيتها، وفشلت طيلة العقود الماضية في وضع حد للخلاف المتصاعد من استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي.
- أن المساعي الحاصلة اليوم تتجاهل – عن حسن نية أو من دونه – المتغيرات الكثيرة الحاصلة في العالم العربي والمتمثل فيما عرف إعلاميا "باتنفاضات الربيع العربي"، وتضحيات الشعوب الجسيمة من أجل استعادة قرارها، وفي المنطقة الإفريقية على وجه التحديد من خلال عملية انفصال جنوب السودان عن شماله قبل أعوام قليلة، وعلى مستوى القوميات الساعية إلى الاستقلال في أزواد من دخول الفعل الشعبي لمنطقة الفاعلية والضغط على القيادات من خلال التظاهر في المدن الأزوادية، أو مخيمات اللجوء، وكذا استخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في الدفع باتجاه تحقيق مطالب الأزواديين.
- تنافر الأطراف الإقليمية الفاعلة في الملف، والتي كان آخرها الأزمة الدبلوماسية بين موريتانيا والجزائر، فضلا عن الأجواء غير النقية بين موريتانيا وجارتيها مالي والسنغال، سيدفع كل طرف لامتلاك أكبر كمية من الأوراق في المنطقة، واستغلالها لخدمة مصالحه وقت الحاجة.
- أن فشل الأمم المتحدة في إقامة قوة دولية من جيوش الدول المجاورة كان له تأثيرها على الواقع الأمني في المنطقة، وأدى للإبقاء على أعداد كبيرة من الجنود الفرنسيين على الأرض، وهو ما يمنح الحركات المرتبطة بالقاعدة مبررات كثيرة لتجنيد الشباب في المنطقة لمقاتلة من يسمونه في أدبياتهم "المحتل الفرنسي العائد في تشكل جديد، وبأوجه ومبررات جديدة".
- وغير بعيد عن هذه النقطة يقدم واقع المدن الأزوادية في الشمال المالي مبررات كثيرة تدعم ما تدعيه الحركات الأزوادية من إهمال الحكومة المالية المركزية للإقليم خلال

العقود الماضية، فمدن الإقليم المترامية الأطراف لا يربط بينها أي طريق معبد، ومظاهر التخلف التنموي، والفشل الاقتصادي بادية في كل نقطة من أزواد.

IV- مقترحات:

أما أهم المقترحات للتوصل إلى حل يجنب المنطقة هزات أمنية هي في غنى عنها، ويعيد للأزواديين بعض الأمن في مستقبل أكثر إشراقا لهم وللإقليم الذي يوجدون فيه، ويبدد الكثير من المبررات التي تدفع الشباب الأزوادي والمغاربي للالتحاق بالحركات الأزوادية، ويوفر لهذه الحركات الحضن الشعبي، ويقدمها كبديل أكثر إقناعا من الدولة المركزية في مالي، ومن الدول الإقليمية، فهي:

- ❖ الاستفادة من أخطاء التجارب الماضية، فالأزمة الحالية سادس مواجهة مسلحة بين سكان إقليم أزواد في شمال مالي وحركات تنمي للقوميات الموجودة في الإقليم، وتحديدا من الطوارق والعرب.
- ❖ أن الحلول المفروضة لا يمكن أن تشكل حلا، والاتفاقيات الهشة قد تهدء الجبهات لأسابيع أو لأشهر لكن مفعولها لحظي ومرحلي، وقد يؤدي لمفعول عكسي، بزيادة التوتر بعد انتهاء مفعول المهدئ.
- ❖ أن الوقت يجب أن يكون جزءا الحل لا جزءا من المشكل، فالمطالب التي كانت يمكن أن تشكل حلا إستراتيجيا بالنسبة للأزواديين خلال عقد التسعينات لم تعد مقبولة الآن، وسقف التفاوض الذي كان قائما خلال بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أصبح في عداد المستحيل اليوم بسبب متغيرات كثيرة على الأرض، وداخل المؤسسات والهيئات القيادية في الحركات الأزوادية.
- ❖ يفرض القضاء على الحاضنة المحلية للحركات المسلحة المرتبطة بالقاعدة توفير بدائل مقنعة عنها بعد أن نصبت نفسها بديلا عن السلطات المالية، ووجدت القوميات فيها ما كانت تبحث عنه لتجسيد إرادتها في مواجهة من يصفونه بالمحتل المالي، فتنافست القوميات في الانتماء إليها، والنشاط في كتائبها التي تكاثرت مع خلال العقدين الأخيرين.
- ❖ تقتضي القراءة الصحيحة لواقع أزمة إقليم أزواد شمالي مالي امتلاك الشجاعة والإرادة لتجاوز الحلقة المفرغة التي تدور فيها كل الأطراف المرتبطة بالملف منذ عقد الستينات من القرن الماضي إلى اليوم، والتي كانت أسباب تحول المنطقة – عمليا – إلى قاعدة للحركات الجهادية في الشمال والغرب الإفريقي ككل، وتحول فرع القاعدة – الجماعة السلفية للدعوة والقتال – في شمال مالي إلى الفرع الأكبر من الأصل.

لقد أضحى من الضروري التفكير في قطع خطوة إلى الأمام تضمن لمالي وحدتها في إطار يحترم لسكان الإقليم إرادتهم في نوع من الاستقلالية والحرية، وحكم أنفسهم بأنفسهم من حكم

ذاتي موسع، أو فيدالي، أو كونفدرالي، وإنهاء حلول الصفقات التي تنتهي غالبا بأكل الباعة لأثمانهم، ورغبتهم في الحصول على صفقات جديدة، تكون طريقها مفروشة بسيول من دماء الأبرياء، وبدموع اليتامى والثكالى، وصيحات المهجرين من أراضيهم خوفا على حياتهم، وبحثا عن مستقبل أكثر أمنا لهم.

مركز الساحل للخبرة والاستشارات